ظرفية في الدار الا زيد وقايما نفيت الرجال الظرفا خاصة
وجاز ان يكون هناك رجل اخر غير ظريف وهذا التقدير
صريح مقصود بالصنعة واما نصبه على الحال فانه لا يخلو
من احد اوجه ثلاثة اما ان يكون حالا من اسم الله تعالى
واما ان يكون حالا من المضمر واما ان يكون حالا من
المنصوب بان واما ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر
التبرية المقدر فان جعلته حالا من اسم الله فالعامل فيه
شهد تقديره شهد الله في حال قيامه بالقسط انه لا اله
الا هو وشهدت الملايكة واولوا العلم وليس معدا فيه
من اجل انك ذكرت اسما كثيرة وجيت بالحال من بعضها
دون بعض قال ابن جني الا ترى انك لو قلت
جا زيد راكبا وعمرو وخالد فجعلت الحال من بعضهم
لجاز باتفاق واذا جعلت قايما حالا من هو فالعامل
في الحال معنى النفي لان الاحوال تعمل فيها المعاني كما
تعمل في الظروف فيكون التقدير شهد الله ان الربوبية
ليست الا له في حال قيامه بالقسط فهذان الوجهان
صحيحان فاما كونه حالا من الضمير المنصوب بان او
من المضمر المحجوب الذي في خبر التبرية المحذوف
فكلاهما خطا وامتناعه من ان يكون حالا من الضمير
المنصوب بان فلعلتين احداهما ان ان المفتوحة
تقدر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها
من اسمها وخبرها صلة لها فان جعلت قايما حالا من
اسمها كان داخلا في الصلة فتكون قد فرقت بين
الصلة والموصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل
والعلة الثانية انك ان جعلته حالا من اسم ان لزمك

ان

ان تعمل ان في الحال وان لا تعمل في الاحوال شيا ولا في
الظروف فان قلت قد قال النابغة الذبياني كانه
خارجا من جنب صفحته ... فنصب على الحال من اسم كان
وجعل العامل فيها ما في كان من معنى التشبيه فهلا اجزت
مثل ذلك في ان فالجواب ان ذلك انما يجوز عند البصريين
في كان وليت ولعل خاصة لان هذه الاحرف الثلاثة ابطلت
معنى الابتدا مما يدخل عليه واحدثت في الكلام معنى
التمني والترجي والتشبيه فاشبهت الافعال فان قيل
فان ان المفتوحة تدخل على الجملة فتصرفها الى تاويل المصدر
الا ترى انك تقول بلغني قيامك فهلا اعملت في الحال
ما فيها من تاويل المصدر فالجواب ان ذلك خطا لان المصدر
الذي تقدر به ان المفتوحة انما ينسبك منها ومن صلتها
التي هي اسمها وخبرها فاذا جعلت قايما حالا من اسمها
كان داخلا في صلتها فيلزمك من ذلك ان يعمل الاسم
في نفسه وذلك محال فلهذا الذي ذكرناه استحال
ان تنصب قايما على الحال من اسم ان واما امتناعه من
ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر التبرية المحذوف
فمن اجل ان المراد بالنفي العموم والاستغراق على
ما قدمناه فاذا جعلته حالا من المضمر الذي في الخبر
المحذوف صار التقدير لا اله موجود في حال قيامه
بالقسط الا هو فيصير النفي واقعا على الالهة القا يمين
بالقسط دون غيرهم ويوهم هذا الكلام ان ثم الها
غير قايم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل موجود
سخيا الا زيد فانما نفيت الرجال الاسخيا خاصة
دون غيرهم وهذا الكفر صريح بجميع ما قدمناه ان قايما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)